سميعا وبصيرا وكل ما يصح للواجب من الكمالات يجب ان يثبت
له بالفعل البرائية عن ان يكون له ذلك بالقوة والامكان
كمال والجمع صفات قطعا والخلو عن صفة الكمال في حقه من يصح
اتصافه بها نقص وهو محال عليه تعالى ومن خصائصه
سبحانه ان لا يشغله ما يبصره عما يسمعه ولا ما يسمعه
ولا ما يسمعه عما يبصره بل يحيط علما بالمسموعات والمبصرات
من غير سبقية ادراك احدي الصفتين على الاخرى فلا
يشغله شان عن شان واشار بقوله ما يشاء الى اختيار
الاران مذهب الجمهور من اتحاد المشية وانه يطلق احدهما على
الاخرى والمعنى ان كل ما يشاؤه الله فهو من حيث انه
متعلق كه مراد له وكل ما يريده فهو من حيث انه مراد له
متعلق له خلافا للمعتزلة فرق بينهما وسابع الصفات المعنوية
انه تعالى متكلم لاحلان لارباب المذاهب والملل في ذلك وانما
اختلفوا في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه وقد علمت
معناه واما قدمه فباني بيانه في قوله ونزه القران اي
كلامه عن الحدوث ولما اثبت اهل الحق الصفات الحقيقة
ورد عليهم شبهة من جانب من نفاها تقريرها ان
الصفات الوجودية اما ان تكون حادثة فيلزم قيام
الحوادث بذاته وخلوه تعالى في الازل عن العلم والقد

على قول بعض الظاهرية انه تعالى لا صفة له دون الصفات
السبع المذكورة وهذا القول اسلم واصح من الاولين
والادراك تمثل حقيقة المدرك عند المدرك لا شاهدها
بحاسة يدرك فيها شرعا فيما هو كالنتيجة لما قبله وهو الصفات
المعنوية رابع الاقسام وهو سبع وقيل لها المعنوية نسبة
للسبع المعاني التي فرع منها فقال وحيث وجد له الحياة
فهو حي لما علم من ضرورة وثبتها الكتاب والسنة بحيث
لا يمكن انكارها ولا تاويله انه تعالى حي وسميع وبصير
وانعقد الاجماع عليه وما ثبت من كونه تعالى عالما لما
قام به ان العالم القادر لا يكون الا حيا ضرورة وحقيقة
الحي هو الذي تكون حياته لذاته وليس ذلك لاحد من
الخلق وحيث وجد له العلم فهو عليم اي عالم وهو الذي
علمه شامل لكل ما من شانه ان يعلم وحيث وجد له القدرة
فهو قادر والقادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك
فهو المتمكن من الفعل والترك يصدر عنه كل منهما حسب
الدواعي المختلفة وحيث وجد له الارادة فهو مريد وهو
الذي تتوجه ارادته الى المقدور فتخصصه وحيث وجد
له السمع فهو سميع اي سميع لكنه حذف الياء منه للضرورة
وحيث وجد له البصر فهو بصير لان كل حي يصح ان يكون مرادا
سميعا